صندوق المشتركين في التّأمين التكافلي
دراسة تحليليّة تقويميّة في ضوء مقاصد الشريعة

إعداد

محمّد عبد الفتّاح الجنجيهي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والعلوم الإنسانيّة

قسم أصول الدين ومقارنة الأديان
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

فبراير ٢٠٢٠م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة صندوق المشتركين – أو حَمَلة الوثائق والمؤمن لهم – الذي يُعدُّ الركن الأساس للتأمين التكافلي بعامة، لأنه قضية شرعية اقتصادية تعاونية، وذلك في محاولة لإبراز مدى إيجابياته، وتحقيقه مقاصدَ الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد عرض الباحث لمفهوم التأمين ونشأته، وعرض الأدلة على مشروعيته، والآراء الفقهية فيه، وقواعده الفنية، ثم تطرق إلى إشكالية البحث، ووضح وضع صندوق المشتركين وأهمية الفصل بينه وبين صندوق المساهمين المؤسسين، والشركة؛ حال العجز، والخسارة، والتصفية، والعمل على تحقيق التأمين التكافلي لمقاصد الشريعة الإسلامية، ولا سيما ما يتعلق بمقصد حفظ المال، وعرض الحقوق التي يحظى بها المساهمون في شركات التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية، ثم ختم الباحث بالحديث عن بيان دور الرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي وأهميتها، وقد اتبع المنهج الاستقرائي التحليلي؛ لاستقراء الموضوعات ذات الصلة في مراجعها، ومناقشة ما جُمع من المعلومات وتحليلها، والتركيز على استحضار مقصد حفظ المال في الربط المعلوماتي، ودعم بحثه بالمنهج المقارن، إذ عقد مقارنة بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي، وتتجلى أهمية موضوع البحث في أنه يلائم مستجدات الحياة التي أظهرت كثيرًا من المنتجات التأمينية لازمة التأمين؛ من مصانع، ومدارس، ومستشفيات، وسفن تجارية، وغيرها، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن التأمين التكافلي من وسائل حفظ المال من جانب الوجود لسماحه باستثمار أموال المشتركين، ووسيلة حفظ المال من جانب العدم ببُعده عن الغرر، والجهالة، والمراهنة، والربا؛ فهو قائم على مبدأ التعاون والتبرع؛ لذلك كان التأمين التكافلي وسيلة لتحقيق التطور الاقتصادي؛ بمنع الاحتكار واستغلال أموال الناس؛ بشرط أن يقوم على نظام محاسبي رقابي دقيق كفء.

ABSTRACT

This research aims to address the issue of the subscriber fund or policyholders and the insured which is the cornerstone of Takaful insurance in United Arab Emirates. The research examined the concept of insurance and listed its origins, presented evidence of its legitimacy, juristic views on it, and its technical rules. It then touched on the problematic aspect of the research and clarified the status of the subscriber fund for policyholders and the insured as well the importance of separating it from the founding shareholders fund in the event of disability, loss or liquidation. The study also looked into the role and importance of Sharia control on the Takaful insurance company. The researcher adopted the inductive and analytical method by extrapolating the topics related to the research topic in scientific references. Among the most important results that the researcher reached is that *Takaful* insurance is one of the ways to save money by investing the subscribers' money in order to avoid deceit, ignorance, betting and usury since it is based on the principle of cooperation and donation. Therefore, Takaful insurance is a means to achieve economic development by preventing monopoly and preventing the exploitation of people's money, provided that it is based on an accurate and effective accounting and control system.

APPROVAL PAGE

The thesis of Mohamed AbdelFattah El Gengihy has been approved by the following:

_____
Arif Ali Arif
Supervisor

_____
Sayed Sikandar Shah
Internal Examiner

_____
Asmadi Mohamed Naim
External Examiner

_____
Abdullah Alwi bin Haji Hassan
External Examiner

_____
Mustafa Omar Mohamed
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohamed AbdelFattah El Gengihy

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠م محفوظة لـ: محمد عبد الفتاح الجنجيهي

صندوق المشتركين في التّأمين التكافلي
دراسة تحليليّة تقويميّة في ضوء مقاصد الشريعة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إليكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يحقّ للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض ربحيّة.

٣- يحقّ لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإليكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالب به.

أكد هذا الإقرار: محمّد عبد الفتاح الجنجيهي

التوقيع:..... التاريخ: .....

سبحان من قال: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥]

إلى من حملتني وهنا على وهن ...

وقد ربتني بحبها وحنانها كل حين...

وإلى روح والدي

اللهم اغفر لهما وارحمهما وعافهم واعفو عنهم واجعل الجنة مأواهم...

إلى زوجتي التي رافقتني في درب الدراسة..

وشجعتني دوما حين جاءتني السآمة...

إلى قرة عيني أبنائي الأعزاء

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات، مجيب الدعوات، رافع السموات، ومنزل الآيات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله الله بالهدى ودين الحق، يهدي به أمته إلى سبيل الرشاد، وبعد، فيسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى أستاذي العلامة فخر العلماء **الاستاذ الدكتور/ عارف علي عارف**، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، ودائما يفتح باب مكتبه لخدمة وتشجيع الطلاب على البحث والجد والمثابرة، وإلى الاستاذ المشارك الدكتور/ حسام الصيفي المشرف الثاني على هذه الرسالة بالتوجيهات والارشادات القيمة، كما أخص بالشكر الجزيل **الاستاذ الدكتور/ سيد سكندر شاه حنيف** الممتحن الداخلي، والذي استفدنا كثيرا من ملاحظاته التي عدلت الرسالة إلى صورة مشرقة، وهيئة التدريس، ورئيس القسم، وعميد الكلية الذين هيأوا لي الفرصة لكتابة هذه الرسالة، وزملائي الأعزاء، ولن أنسى أن تقدم الشكر إلى كل من له إسهام في إنجاز هذه الرسالة، أسأل الله لهم التوفيق والسداد، وجزاهم الله عني خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل المتواضع لوجهه الكريم.

محتويات البحث

ملخص البحث..... ب

ملخّص البحث بالإنجليزيّة ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التّصريح ..... هـ

الإهداء..... ز

الشكر والتقدير..... ح

الفصل التّمهيدي: خطة البحث وهيكله العام..... ١

المقدمة..... ١

مشكلة البحث ٣

أسئلة البحث ٣

أهداف البحث ٣

أهمية موضوع البحث ٤

حدود البحث ٤

منهج البحث..... ٥

الدراسات السابقة..... ٥

الفصل لأوّل: صندوق المشتركين ١٥

الفصل الثاني: أضواء على التأمين التقليدي والتأمين التكافلي ١٩

المبحث الأول: مفهوم التأمين، ونشأته التاريخية، وقواعده الفنية، والقانونية..... ١٩

المطلب الأول: مفهوم التأمين ١٩

المطلب الثاني: المخاطر وأنواعها وآثارها وأساليب مقاومتها ٢٦

المطلب الثالث: نبذة تاريخية عن التأمين ٣٤
المطلب الرابع: القواعد الفنية للتأمين بشكل عام ٣٩
المبحث الثاني: التأمين التكافلي وآراء الفقهاء فيه ٤٢
المطلب الأوّل: مفهوم التأمين التكافلي ٤٣
المطلب الثاني: الحكم الشرعي للتأمين التكافلي ٤٦
المطلب الثالث: مقارنة بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي ٥٦
المبحث الثالث: صندوق المشتركين ومقاصد الشريعة ٦٢
المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة ٦٢
المطلب الثاني: علاقة صندوق المشتركين بمقصد حفظ الدين والنفس والنسل ٦٥

الفصل الثّالث: التّكييف الشّرعي لصندوق المشتركين ٧٤
المبحث الأول: تكييف العلاقة بين المشتركين وشركة التأمين التكافلي في دولة الإمارات ٧٤
المطلب الأول: علاقة المشتركين بشركة التأمين التكافلي على صورة المضاربة ٧٥
المطلب الثاني: علاقة المشتركين بشركة التأمين التكافلي على صورة الوكالة ٧٨
المطلب الثالث: علاقة المشتركين بشركة التأمين التكافلي على صورة الوقف ٨٤
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه صندوق المشتركين في التأمين التكافلي ... ٨٨
المطلب الأول: التعريف بصندوق المشتركين وعلاقته بصندوق المساهمين ٨٩
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التأمين التكافلي في دولة الإمارات ٩٤

المطلب الثالث: القواعد القانونية للتأمين في الإمارات ٩٧
المبحث الثالث: حقوق المساهمين لدى شركات التأمين التكافلي في دولة الإمارات ١٠٤
المطلب الأول: ضوابط استثمار المساهمين لأموال المشتركين في دولة الإمارات ١٠٤
المطلب الثاني: حقوق المساهمين لدى شركات التأمين التكافلي بالإمارات ١٠٧
المطلب الثالث: الآثار المترتبة على عملية التأمين التكافلي في دولة الإمارات ١٠٨

الفصل الرّابع: صندوق المشتركين وتوزيع الفائض والرقابة على أعمال الشركة وتصفيته ١١٣
المبحث الأول: توزيع الفائض المتحقق في أعمال الصندوق على المشتركين في دولة الإمارات ١١٣
المطلب الأول: أهداف محاسبة شركات التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية ١١٤
المطلب الثاني: توزيع فائض الصندوق على المشتركين ١١٧
المبحث الثاني: الرقابة على شركات التأمين التكافلي والموقف حال خسارته بدولة الإمارات ١٢٧
المطلب الأول: الرقابة على أعمال شركات التأمين التكافلي بدولة الإمارات ١٢٨
المطلب الثاني: ترتيب الأوضاع في شركة التأمين التكافلي حال الخسارة.....١٣١
المطلب الثالث: ترتيب أوضاع صندوق المشتركين حال الخسارة والتصفية.....١٣٥

المبحث الثالث: تصفية أعمال صندوق المشتركين وتصفية الشركة ١٣٩
المطلب الأول: أسباب انقضاء الشركة.....١٣٩
المطلب الثاني: كيفية تصفية أعمال صندوق المشتركين والشركة ١٤٢

الخاتمة.....١٤٥
أهمّ النتائج ١٤٥

قائمة المصادر والمراجع.....١٥٠

الفصل التّمهيدي: خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يليق بجلاله وكماله، والصلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطَّيبين الطَّاهرين، وعلى صحابته الأفاضل، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى قد جعل الشَّريعة الإسلامية خاتمةً لكل الشرائع، وشاملةً لكل نواحي الحياة المختلفة، وليست قاصرةً على أمةٍ معينةٍ بل هي عامة لكلِّ النَّاس، فما من شيء يحتاجه الناس إلى يوم القيامة إلا وبيَّن الله لنا فيه وجه الصَّواب، ودلَّنا على ما فيه خير الدنيا والآخرة، كما في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ولأهمية المرونة كأهم خصائص الشريعة الإسلامية، فقد واكبت الشريعة التغيرات، والمستجدات المعاصرة، حيث نهض الفقهاء لمعرفة ومناقشة مدى مشروعية ما يسمى بالتأمين التكافلي، فعرفوه بأنه اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقًا لقوانين ولوائح واجب الالتزام بها[١].

ونظرًا لتطور الحياة، وانتشار العمران، والمدنية، فازدادت المخاطر وتعددت أنواعها ومجالاتها، ومن ثَم أصبحت الحاجة ماسة إلى التعويض لترميم آثارها السلبية، بوسيلة التأمين.

والواقع بأن القول بتحريم التَّأمين التَّقليدي[٢]، بدون بديل شرعي يجعل الشريعة تلفظ أداة هامَّة من أدوات حفظ المال، والتنمية الاقتصادية، وفي ضوء ذلك اجتمع خبراء الاقتصاد

---

[١] انظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (المنامة: البحرين) ص ٤٣٩.

[٢] انظر: http://dr-shaal.com/fatwa-id-searc/، الأسئلة الشرعية، المعاملات المالية، التأمين التجاري والتكافلي، سؤال رقم ٨٥٤، شوهد في الثلاثاء، ٢٠١٨/٣/٢٠م، الساعة ١٠ صباحًا.

الإسلامي، وعلماء الشريعة، لإيجاد بديل لهذا التأمين التِّجاري، أو التَّقليدي يكون منضبطًا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فشهد مولد التأمين التكافلي؛ حيث وضع له الفقهاء مع خبراء الاقتصاد الإسلامي القواعد، والقوانين، والضوابط الشرعية القانونية التي تؤهله كي يقدم الدَّعم لمنظومة الاقتصاد الإسلامي، ويكون له القدرة على تخفيف حدة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الإسلامية، في مختلف منتجاتها، وعملياتها، وتعبئة الادخار لدى عديد من أفراد المجتمع المسلم، فيما يعرف بصندوق المشتركين، الذي اعتبره الاقتصاديون ركنًا هامًا لتأسيس شركات التأمين التكافلي، حيث إنهم اعتبروا صندوق المشتركين بمثابة المحفظة التي يدخر فيه المشاركون المتعاونون تبرعاتهم من الأموال، وهو مبلغ شهري على وجه الالتزام التبرعي نظير اشتراك صاحبه في التأمين التكافلي، كي تؤخذ منه التعويضات حال وقوع المخاطر، والحوادث، فهو لتعويض الخسائر، أو لدفع المنافع لمن يستحق[٣].

لذا يؤدي كل من المؤمِن، والمؤمَن له التزامه تجاه عقد التأمين التكافلي؛ وهو عقد يلتزم المؤمِن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمَن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغًا من المال، حال وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل أقساط، أو دفعات مالية أخرى، يؤديها المؤمَن له إلى المؤمِن[٤].

ولأهمية التأمين التكافلي، ودوره في إرساء قواعد التعاون، وتفتيت المخاطر، وتنميته للاستثمار بالطرق المشروعة، تراءى للباحث دراسة تحليلية تقويمية للتأمين التكافلي؛ وأهم أركانه؛ حيث يقوم بتحليل المعلومات المتوفرة لديه، ومناقشتها، وتصويب الخلل الحاصل في التطبيق المعاصر للتأمين التكافلي.

---

[٣] انظر: هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة، **التعليمات المالية بشأن شركات التأمين التكافلي**، قرار مجلس الإدارة رقم ٢٦، ٢٠١٤م، ص٩.

[٤] انظر: الجريدة الرسمية لدولة الإمارات، العدد١٥٨، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٥، **قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، رقم (٥) لسنة ١٩٨٥.

مشكلة البحث

تكمن إشكالية البحث في أن شركات التأمين التكافلي لا تضمن الخسارة، أو العجز في صندوق المشتركين؛ أي أن أموال المؤمَن عليهم غير مضمونة، فإن يد الشركة تعتبر يد أمانة، والأمين لا يضمن إلا بالتعدي. لذا كان الإقبال على التأمين التجاري أو التقليدي صار ملحوظًا.

هذا، ومن أهم الإشكاليات خلط أموال صندوق المساهمين بأموال صندوق المشتركين، وعدم الفصل بينهما في كل المراحل، ومن الإشكاليات أيضا تحليل ومناقشة مفهوم التأمين التكافلي، والتكييف الشرعي له، وأهم الأدلة التي تؤكد مشروعية التأمين التكافلي، والمقاصد الشرعية المتعلقة بالتأمين، وخصوصا مقصد حفظ المال، وأهم الشبهات التي أثيرت حول التأمين التكافلي، والرد عليها، ، وبيان معنى صندوق المشتركين وحقوقهم، والضوابط المفروضة على المساهمين، واستثمارهم لأموال المشتركين، مع مراعاة حقوق المساهمين وصندوقهم، وتسليط الضوء على تجربة دولة الإمارات العربية، والتحديات التي تواجهها.

أسئلة البحث

١- ما مفهوم التأمين التكافلي، وأحكامه، وصيغه، وبم يتميز عن التأمين التقليدي، وكيف يرتبط بمقاصد الشريعة؟

٢- كيف يكون التكييف الشرعي لصندوق المشتركين في التأمين التكافلي، وما أهم الشبهات والإشكالات التي أثيرت حوله، وكيف الرد عليها؟

٣- كيف يتم توزيع الفائض والخسارة من صندوق المشتركين؟ والتحديات التي تواجه التأمين التكافلي في دولة الإمارات.

أهداف البحث

ويمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

١- بيان مفهوم التأمين التكافلي، وأحكامه، وصيغه، مع شرح ما تميز به عن التأمين التقليدي، واستجلاء مساهمته في تحقيق مقاصد الشريعة.

٢- تحليل التكييف الشرعي لصندوق المشتركين في التأمين التكافلي، ومناقشة الشبهات والإشكالات الشرعية التي أثيرت حوله، وبيان الرد عليها.
٣- مناقشة طريقة كيفية توزيع الفائض والخسارة، والتحديات التي تواجه التأمين التكافلي في دولة الإمارات.

أهمية موضوع البحث

١- الانتشار الكبير لشركات التأمين سواء التقليدي، أو التكافلي حيث أصبحت تمثل جانبًا كبيرًا من اقتصاد الدول.
٢- ظهور العديد من المنتجات التأمينية الإلزامية في جميع نواحي الحياة المعاصرة.
٣- نشر الوعي بين المواطنين بدولة الإمارات والتبصرة بموضوع التأمين التكافلي وحقوق المشتركين فيه.
٤- ما زال عقد التأمين التكافلي، وخصوصا صندوق المشتركين في بداية عهدها، تحتاج لعديد من الأبحاث العلمية، لتنطلق بها إلى التصور الشرعي، والاقتصادي.
٥- حداثة دولة الامارات العربية في تطبيق التأمين التكافلي، وهو نظام صادر بقرار مجلس الادارة رقم ٤ لسنة ٢٠١٠م في شأن التأمين التكافلي، وهو تشريع مستحدث؛ وبالتالي يحتاج إلى دراسة مع تسليط الضوء على مدى ملاءمته للواقع العملي.

حدود البحث

تشتمل هذه الدراسة في إطارها العام على دراسة الأحكام الشرعية، المتعلقة بصندوق المشتركين في التأمين التكافلي في الإمارات، دراسة تحليلية تقويمية في ضوء مقاصد الشريعة، واستقراء التشريعات التكافلية، وتحليلها، والنظر في الصور الشرعية التي تحكم العلاقة بين المشترك، وشركة التكافل في دولة الامارات العربية المتحدة، بما يضمن للشركات تحقيق التوازن بين مصالح الشركات وحقوق المؤمَن لهم.

منهج البحث

١. **المنهج الاستقرائي**: يستخدم المنهج الاستقرائي من أجل تتبع الأفكار الرئيسة والفرعية والأدلة، ولجمع المادة العلمية المراد دراستها وهي على نوعين:

أولًا: تتبع آراء الفقهاء، والباحثين حول موضوع التأمين التكافلي، ومميزاته، والصور الشرعية التي تربط شركة التأمين التكافلي بالمشتركين.

ثانيًا: تتبع ما تم كتابته عن شركة التكافل في الإمارات العربية المتحدة.

٢. **المنهج التحليلي**: حيث يقوم الباحث بتحليل المادة العلمية، التي سيقوم بجمعها، والتي تخص التأمين التكافلي، وبنود عقوده، والعلاقة بين المشاركين، والمؤمِن، خاصة فيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. **المنهج المقارن**: يعقد الباحث المقارنة بين التأمين التقليدي، والتأمين التكافلي، لإبراز نجاح الثاني، خاصة فيما يتعلق بشركة التكافل، بدولة الإمارات.

الدراسات السابقة

ونظرًا لقلة المراجع والكتب الخاصة بدراسة التأمين التكافلي، لذا فلقد استعان الباحث بالمراجع والكتب التي استطاع الحصول عليها، إضافة إلى الأوراق البحثية المنشورة في المؤتمرات الخاصة بالتأمين التكافلي.

نظرية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي لرجب كدواني[٥]، الدراسة هي أطروحة علمية لنيل درجة الدكتوراة في كلية الحقوق، جامعة القاهرة، وكانت الأطروحة على جزئين، بدأ الباحث الجزء الأول بمقدمة تمهيدية؛ عرف فيها التأمين التعاوني، والشريعة الإسلامية، والقانون الوضعي، وتجار القانون الوضعي في بعض الدول كالاتحاد السوفيتي. ثم قسم الجزء الأول إلى ثلاثة فصول: أولها، تحدث عن نشأة التأمين الوضعي، وتطور تاريخ نشأته، وأثر النظام الرأسمالي على مبادئ وأحكام التأمين الوضعي، وأهم أقسامه. وثانيها؛ عناصر التأمين، ووظائفه، وتطرق في الفصل الثاني إلى الحديث عن عناصر التأمين، والأخطار

[٥] رجب عبد التواب كدواني، نظرية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، (القاهرة: جامعة القاهرة، د.ط، ١٩٨٧م).

المحتملة المؤمن منها، ومبالغ التأمين المقترحة، والنتائج المصلحية من التأمين. ثم تطرق الباحث في فصله الثالث إلى الحديث عن عقد التأمين؛ خصائصه، والعقوبات المدنية المترتبة عليه، وأركانه، وإعادة التأمين، وتكييفه، والقواعد التي تحكم إعادة التأمين.

أما الجزء الثاني فتم تخصيصه للتأمين التعاوني؛ حيث قسم الباحث الجزء الثاني إلى فصلين: أولهما؛ تحدث عن التأمين الأخروي، وتقسيم التأمين الدنيوي حسب مقاصد الشريعة؛ من حفظ للنفس والمال. وثانيهما، تحدث عن عناصر التأمين الإسلامي، والجزاءات والحقوق التأمينية، والمصالح التأمينية. ثم تطرق إلى أهم خصائص التأمين الإسلامي؛ من العمومية والشمولية، فالالتزام بأحكام الشرعية، فتحقيق العدل والمساواة، وجبر الأضرار، والتعاون وغيرها.

تميز الباحث بعرضه لمقاصد التأمين من تأمين النفس، والمال، وتميز بعرضه لخصائص التأمين التكافلي التعاوني، ليقوم بدراسة مقارنة مميزة بين التأمين التقليدي الوضعي، والتأمين التعاوني التكافلي الإسلامي، إلا أنه لم يتطرق إلى الشبهات التي أثيرت حول التأمين التعاوني، وكيفية الرد عليها، ولم يذكر المقارنة المباشرة بين نوعي التأمين، وغفل عن ذكر مفاهيم هامة مثل صندوق المشتركين وحقوقهم، وحقوق المساهمين.

هذا ما سوف يتطرق إليه الباحث؛ سيتحدث عن أهم الشبهات التي أثيرت حول التأمين التكافلي، والرد عليها، وأهم الأدلة التي تؤكد مشروعية التأمين التكافلي، ومعنى صندوق المشتركين وحقوقهم، والضوابط المفروضة على المساهمين، واستثمارهم لأموال المشتركين، مع مراعاة حقوق المساهمين، وتسليط الضوء على تجربة دولة الإمارات العربية.

أحكام التأمين لأحمد شرف الدين[٦]، قسم المؤلف كتابه إلى فصل تمهيدي؛ بين فيه مفهوم التأمين، ومشروعيته في الفقه الإسلامي، ونشأته وتاريخ تطوره، ووظائفه، وأهم الأسس الفنية له من التعاون، والمقاصة بين الأخطار، ومفهوم إعادة التأمين، وضوابطه، وصوره، وطرقه، ثم أتبع الفصل التمهيدي بثلاثة أبواب، لكل بابين فصلين بالمباحث، والمطالب، والفروع.

تحدث في الباب الأول عن كل ما يخص عقد التأمين؛ فبين خصائص عقد التأمين، وأركانه، وشروط وثيقة التأمين، وأوصاف الخطر المحتمل الذي لأجله تم كتابة عقد التأمين، وتحدث عن المصالح من وراء كتابة عقد التأميني. ثم انتقل إلى الباب الثاني؛ حيث تتطرق إلى

---

[٦] أحمد عبد الرحمن شرف الدين، **أحكام التأمين**، (القاهرة: جامعة عين شمس، ط٣، ١٩٩١م).

الحديث عن آثار عقد التأمين، والالتزامات المفروضة على المؤمَن له، وكيفية التغطية المؤقتة للخطر، وعملية فسخ العقد، والجزاء الموقع حال عدم الإبلاغ بالخطر المتفاقم، وحالات انعدام الجزاء. ثم استكمل حديثه –في الباب الثالث– عن عقد التأمين؛ حيث بين كيفية انقضاء عقد التأمين، وانتهاء مدته، وكيفية تمديده، وشروط الامتداد، والآثار المترتبة على الامتداد، وأنهى كتابه بالفصل الثاني للباب الثالث؛ متحدثًا عن تقادم دعاوى التأمين، وأثر التقادم قانونيًا.

يعتبر الكتاب موسوعة قانونية فيما يتعلق بكل اجراءات العقد التأميني، بيد أنه لم يتطرق بتوسع قانوني للتأمين التعاوني التكافلي، ولأن التأمين التكافلي يعد صورة حديثة شرعية للتأمين، فكان الأفضل التركيز على دراسته من الناحية القانونية المفتقدة لدى الكثير، خاصة فيما يتعلق بصندوق المشتركين، وحقوقهم القانونية، والطرق القانونية الشرعية لاستثمار أموالهم من قبل شركة التأمين، وحقوق المساهمين القانونية، وضوابط استثماراتهم لأموال المشتركين، والكيفية القانونية والحسابية لتوزيع الفائض التأميني. هذا ما سوف يقوم البحث لبيانه؛ فسوف يوضح العلاقة بين المشتركين، وشركة التأمين، وطرق استثمار أموال أعضاء الصندوق، وحقوقهم في توزيع الفائض التأميني، والحال القانوني والحسابي حال العجز والخسارة.

نظرية التأمين، المشكلات العملية والحلول الإسلامية لأحمد لطفي[٧]، قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة أبواب؛ فبدأ الكتاب بالباب الأول حيث قسمه إلى أربعة فصول، أولها؛ تحدث عن مفهوم التأمين، وأهم خصائصه، وتاريخ ظهوره ونشأته، والأسس الفنية للتأمين. وثانيها؛ تطرق في حديثه إلى بيان أقسام التأمين، من حيث الشكل والموضوع. وثالثها؛ قام الباحث بشرح أركان التأمين، والمبالغ المطالب بها المؤمَن، وصور أداء المؤمن في عقد التأمين. ثم انتقل الباحث إلى الفصل الرابع في الباب الأول ليتحدث عن عقد التأمين، وأطرافه، وكيفية انعقاده.

وبدأ الباحث الباب الثاني بالفصل الأول؛ للحديث عن الحكم الشرعي لكل ما يتعلق بالتأمين التجاري، وفتاوى الأئمة الخاصة به. ثم قام –في الفصل الثاني– ببيان التأمين التعاوني، وحكمه الشرعي، وأنواعه، والآراء الفقهية فيه. ثم ذهب إلى موضوع التأمينات الإسلامية بوجه عام في الباب الثالث؛ حيث قسمه إلى ثلاثة فصول، أولها؛ بيان مفهوم التكافل الاجتماعي،

---

[٧] أحمد محمد لطفي أحمد، **نظرية التأمين، المشكلات العملية والحلول الإسلامية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، د.ط، ٢٠٠٧م).

وحكمه، وأنواعه. وثانيها؛ استطرد في الحديث عن الزكاة، من حيث تعريفها، وحكمها الشرعي، ومظاهر وجودها في النظام التأميني، وكيفية تحقيقها للتوازن الاقتصادي. وختم الكاتب كتابه بالفصل الثالث من الباب الثالث بالحديث عن التأمينات التي تقوم الدولة بها مثل كفالة المعوقين، وعلاج غير القادرين.

تميز الكتاب بعرض متميز لأهم أنواع التأمين، واستطراده في بيان كل نوع، والتفاصيل الشرعية والمالية المتعلقة بكل نوع، وتطرقه في الحديث عن الحكم الشرعي لكل نوع. وما يهمنا هو عرضه العلمي للتأمين التعاوني؛ كمفهوم، وبيان لخصائصه، وأهميته، واختلاف الآراء الفقهية له، وعرضه للقول الراجح بجواز ومشروعية التأمين التعاوني، والأدلة على مشروعيته. بيد أن المؤلف قد غفل جانبًا هامًا يخص التأمين التعاوني التكافلي؛ فلم يتعرض لأركانه المتمثلة في المشتركين، والمساهمين، وحقوق المساهمين، وضوابط استثمارهم لأموال المشتركين، وصندوق المشتركين، ومشاكل عجزه، والفائض التأميني وكيفية توزيعه.

هذا وسوف يقوم الباحث بعرض دور التأمين التكافلي في حفظ المال واستثماره، وبدراسة صندوق المشتركين، وعلاقته بشركة التأمين، وحقوق المشتركين، وكيفية توزيع الفائض التأميني عليهم، وكيفية دخول شركات إعادة التأمين حال العجز، وضوابط استثمار المساهمين لأموال المشتركين، مسلطًا الضوء على تجربة التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية.

التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركة التأمين التكافلي لرياض الخليفي[٨]، بدأ الباحث ورقته البحثية بتعريف لأهم المصطلحات المتعلقة بدراسات التأمين التكافلي؛ فقام بتعريف التأمين التكافلي، هيئة المشتركين، والمساهمين، ووثيقة التأمين، والقرض الحسن، ومصطلح عوائد الاستثمار، والفائض التأميني، وإعادة التأمين. ثم بين أهم الفروق بين التأمين التعاوني التكافلي، والتأمين التقليدي التجاري، ووضح العلاقات القانونية والمالية التي تربط عناصر التأمين التكافلي بعضها البعض. ثم بدأ في بيان وشرح التكييف الفقهي لمعاملات التأمين التكافلي؛ حيث ذكر الضوابط الشرعية التي يراعيها التأمين التكافلي، والتي بها ابتعد عن المعاوضة إلى التبرع. وبين الباحث علاقة المساهمين بالمشتركين، حيث إن المساهمين هم

[٨] رياض منصور الخليفي، **التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركة التأمين التكافلي**، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٣، ذو الحجة ١٤٢٨هـ، سنة ٢٠٠٨م. والبحث تم اعتماده في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦م.

المستثمرون لأموال المشتركين، وهم من يعطون القرض الحسن حال عجز الصندوق، فلهيئة المساهمين الدور الأول في القيام بجميع العمليات الفنية الخاصة بصندوق التأمين لصالح المشتركين، إضافة إلى دورها الأكبر في استثمار أموال المشتركين، عن طريق المضاربة، أو الوكالة بأجر. ثم بدأ الباحث في مبحثه الثالث في شرح العلاقة بين هيئة المساهمين، وصندوق المساهمين، حيث وصف العلاقة بأنها علاقة عقود الشركات. وانتقل الباحث في المبحث الرابع إلى الحديث عن الفائض التأميني؛ فبدأ بكيفية انتاجه، أي من حيث موارده المالية، ومن حيث استخداماته، وكيفية توزيعه.

كان عرض الباحث لفكرة التكييف الفقهي لبعض عناصر التأمين التكافلي مميزًا، اتسم بالتفصيل غير الممل، إلا أنه قد غفل عن ذكر بعض المشكلات التي تواجه المساهمين، فتضطر هيئة المساهمين إلى الاستعانة بشركة إعادة التأمين التكافلي.

وهذا ما سوف يتطرق إليه الباحث، حيث يتحدث عن إعادة التأمين، واللجوء إلى شركاته التجارية حال الضرورة.

إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي لعامر عفانة[٩]، البحث تم كتابته للحصول على درجة الماجستير، قسم الباحث رسالته إلى الفصل التمهيدي وسماه بالأول، ثم يليه أربعة فصول، تحدث في الفصل الثاني عن طبيعة التأمين التكافلي، وأهم خصائصه، والعلاقات التعاقدية التي تميزه، وتميز الباحث في هذا الفصل بعرضه لأهم الاختلافات التي تميز التأمين التكافلي عن التأمين التجاري. ثم تطرق في الفصل الثالث إلى الحديث عن أهداف المحاسبة في التأمين التكافلي، وكيفية حساب أسهم حملة الوثائق (المشتركين)، وحملة الأسهم (المساهمين)، وحساب الفائض التأمين، ومعايير توزيعه، ثم بين ماهية المخصصات الفنية، والاحتياطات الفنية.

وانطلق الباحث في الفصل الرابع إلى الحديث عن خطوات إعداد دليل الحسابات، وعرض القوائم المالية الخاصة بالتأمين التكافلي، وكيفية إعداد قوائم مصروفات، وإيرادات كل

---

[٩] عامر حسن عفانة، **إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي**، (غزة، الجامعة الإسلامية، د.ط، ٢٠١٠م).

من المساهمين، والمشتركين. وختم رسالته بالفصل الخامس الذي يحوي النتائج والتوصيات، والدراسات التي يقترحها لدراسة أكثر عمقًا للتأمين التكافلي.

تميز الباحث بالعرض البياني، والمحاسبي لأركان التأمين التكافلي، كونه باحثًا في كلية التجارة، إلا أنه قد أغفل بيان وشرح المشكلات التي تواجه التأمين التكافلي، والشبهات، والرد عليها، ودور التأمين التكافلي في حفظ المال واستثماره. وهذا ما سوف يتم دراسته في البحث الحالي؛ فسيقوم الباحث بشرح كيفية تحقيق التأمين التكافلي لمقاصد الشريعة، وعرض الشبهات والرد عليها، مع التركيز على دولة الإمارات العربية، وقرارات وزارة العدل الخاصة بالتأمين التكافلي، والرقابة الشرعية على مؤسساته.

الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامية وطرق تفعيلها لعماد الزيادات[١٠]، قام الباحث بتقسيم بحثه إلى ثلاثة مباحث، حيث بين –في مبحثه الأول– مفهوم الرقابة الشرعية، كأحد عناصر التأمين التكافلي، والأدلة على مشروعيتها، وأهمية وجود الرقابة الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي. ثم تتطرق –في مبحثه الثاني– إلى المراحل التي يمر بها جهاز الرقابة الشرعية، وأهم مكونات الجهاز. وانتقل إلى شرح أهم الصفات الشخصية، والشروط العلمية التي يجب أن تتوفر في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وأهم مبادئ الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي لشركات التأمين التعاوني.

لقد تميز الباحث بعرضه المفاهيم والعناصر الخاصة بالرقابة الشرعية، إلا أنه أغفل بقية عناصر التأمين التعاوني، مثل المشتركين، والمساهمين، وصندوق المشتركين، والرقابة على الفائض التأميني، وتوزيعه، وطرق مجابهة العجز في صندوق المشتركين، وسوف يعرض البحث الحالي – إلى جانب الرقابة الشرعية ودورها– معنى صندوق المشتركين، والتعريف بالمشتركين، والمساهمين، وحقوقهم، وسوف يعرض مفهوم الفائض التأميني، مع توضيح كيفية توزيعه، ويخص دولة الإمارات العربية بذلك.

---

[١٠] عماد الزيادات، **الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامية وطرق تفعيلها**، ورقة بحثية تم نشرها في مؤتمر التأمين التعاوني، يتبع الجامعة الأردنية، ١١: ١٣إبريل ٢٠١٠م.

العجز في صندوق المشتركين لسليمان العزمي[١١]، قسم الباحث ورقته البحثية إلى مبحثين، تحدث فيهما عن أهم المعوقات التي تجابه التأمين التكافلي، وهي مشكلة العجز في صندوق المشتركين، وكيفية علاجه؛ فبدأ بحثه بتمهيد عن مفهوم التأمين التكافلي، ثم انتقل – في المبحث الأول– إلى شرح أهم معوقات التأمين التكافلي التعاوني، وذكر عدم وجود قوانين ناظمة من أهمها. ثم استطرد –في المبحث الثاني– عن مفهوم عجز صندوق المشتركين، ووسائل علاج العجز بالقرض الحسن، أو بتدخل شركات إعادة التأمين، أو بتسييل أصول الاستثمار، وقام ببيان كل وسيلة.

ولقد برع الباحث وتميز في بيان أهم مشكلات التأمين التكافلي؛ وهي عجز صندوق المشتركين عن الإيفاء بواجباته تجاه المشتركين، وتفتيت الضرر الواقع عليهم، بيد أنه لم يتطرق إلى الفائض التأميني، وما يتعلق بطرق توزيعه، فإن كان حديثه عن العجز أي عن الخسارة، فكان لابد من الحديث عن المكسب، وبيان قواعد ومعايير توزيع الفائض التأميني.

وسوف يوضح البحث الحالي وضع صندوق المشتركين حال المكسب بوجود الفائض التأميني، وحال الخسارة الواضحة في عجز صندوق المشتركين، لكي تكتمل الصورة العلمية فيما يخص صندوق المشتركين.

نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق لبلعزوز بن علي، وحمدي معمر[١٢]، قسم الباحثان البحث إلى ثلاثة مباحث، أولها؛ بين الباحثان مفهوم التأمين في الفكر الوضعي، وعند علماء الاقتصاد، قام الباحثان بتحديد مفهوم الخطر، نظرًا لارتباط الخطر بالتأمين، وعرفا عقد التأمين، مع توضيح أهم عناصره. ثم اتجه الباحثان في المبحث الثاني إلى التركيز على التأمين التعاوني؛ حيث عرفا التأمين التعاوني، وبينا نشأته وتاريخ تطوره، وتميزا بعرضهما للتأصيل الشرعي للتأمين التعاوني، مع بيان أهم خصائصه، وأهم أوجه الاختلاف بينه وبين التأمين التجاري. وتميز البحث بعرض العلاقة بين المساهمين، وهيئة المساهمين، وبين المشتركين والمساهمين، وبين

---

[١١] سليمان دريع العازمي، **العجز في صندوق المشتركين**، ورقة بحثية تم نشرها في مؤتمر التأمين التعاوني، شاركت في تنظيمه الجامعة الأردنية، ١١: ١٣إبريل ٢٠١٠م.

[١٢] بلعزوز بن علي، وحمدي معمر، **نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق**، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، د.ط، ٢٠١١م)، بحث تم نشره في الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، تم تنظيمه من قبل جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف مع الهيئة الإسلامية العالمية للتمويل والاقتصاد.

المشتركين وهيئة المشتركين، كما بين الباحثان طرق استثمار أموال المشتركين، بشرح صورة المضاربة، والوكالة بأجر وغيرهما. ثم انتقلا إلى الحديث عن الرقابة الشرعية، وكيفية التدقيق الشرعي.

وأُنهيَ البحث بالمبحث الثالث؛ حيث الجانب التطبيقي؛ فعرض الباحثان تجربة شركة سلامة للتأمين التعاوني في الجزائر، فبين الباحثان تاريخ نشأة التأمين في الجزائر، وتطوره، ثم نشأة التأمين التعاوني، وواقع الدراسات التأمينية في الجزائر، وكيفية تفعيل شركة سلامة لنظام التأمين التعاوني.

تميز البحث ببيانه العلاقات التي تربط أركان التأمين التكافلي، حيث بين العلاقة بين المشتركين، والمساهمين، والعلاقة بين المشتركين وهيئة المشتركين، وتميز البحث -أيضًا- بتنزيل النظريات على الواقع بعرضه تجربة واقعية التطبيق في بلاد الجزائر. بيد أن البحث كان ينقصه الاستطراد بشيء من التفصيل عن العلاقات التي تربط أركان التأمين التعاوني، وغفل عن بيان الفائض التأميني، وكيفية توزيعه، والتصرف المطلوب حال العجز، والخسارة. هذا ما سوف يبينه الباحث، مع التركيز على التجربة التطبيقية لدولة الإمارات.

التأمين التكافلي من خلال الوقف لعلي بن نور[١٣]، قسم الباحث رسالته إلى سبعة فصول، قام -في الفصل الأول- بشرح تمهيدي لمفهوم الوقف عند اللغويين، والاقتصاديين، وأدلة مشروعيته، ومقاصد الشريعة منه. ثم انتقل إلى الفصل الثاني؛ حيث قام باستجلاء تمهيدي لمفهوم التأمين، وبيان أنواعه، وأهم وظائفه، وكيفية مساهمته في التنمية الاقتصادية، ووضح البحث أهم أوجه الخلاف بين التأمين التكافلي، والتجاري، واختلاف الفقهاء في جواز التأمين التكافلي. ثم تتطرق -في الفصل الثالث- إلى الحديث عن حقيقة التأمين التكافلي من خلال الوقف، من حيث التعريف، ومزايا تأصيل التأمين التكافلي على صورة الوقف، وبين اتجاهات العلماء بين مؤيد ومعارض لفكرة التأمين التكافلي على صورة الوقف. وانتقل إلى الفصل الرابع لبيان أركان الوقف، وأركان عقد التأمين التكافلي الذي يصاغ على صورة الوقف، ووضح الشروط لنجاح فكرة التأمين التكافلي بصورة الوقف. ثم كشف الغطاء -في الفصل الخامس- عن أحكام صندوق التكافل الوقفي، وبين موارد الصندوق المالية، وأحكام المال الوقفي، وتميز

[١٣] علي بن محمد بن محمد بن نور، **التأمين التكافلي من خلال الوقف**، ((الرياض، دار التدمرية، ط١، ٢٠١٢م).